الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵡⴰⵍⵏ
Association Marocaine des Droits Humains
جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيه 1979،، معترف لها بصفة المنفعة العامة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)

تقرير مركز عن أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للجمعية

بوزنيقة أيام 24، 25 و26 يونيو 2022،

- **تمهيد:**

شكل المؤتمر الوطني الثالث عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذي انعقد ببوزنيقة أيام أيام 24، 25 و26 يونيو 2022، تحت شعار :**"معا لحماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان من أجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية".** لحظة تنظيمية مهمة توجت سلسلة من المحطات الإعدادية الهامة المتعلقة بالتحضير الأدبي والمادي والتنظيمي للمؤتمر، والتي شكلت بحق امتحانا حقيقيا لكافة مناضلي ومناضلات الجمعية سواء على مستوى الفروع أو على مستوى القيادة الحالية (اللجنة الإدارية والمكتب المركزي) واللجنة التحضيرية.

لقد انعقد المؤتمر كسابقيه في ظرفية اتسمت بحصار ممنهج وهجوم عدواني على الحركة الحقوقية، نالت منهما الجمعية النصيب الأوفر؛ وواجهته الحركة الحقوقية الوطنية والدولية والمكونات الديمقراطية والشخصيات والفعاليات المدافعة عن حرية التجمع والحق في التنظيم بتضامن وتآزر قويين.

وإذا كان المؤتمر قد انعقد بالمركب الدولي ببوزنيقة، بعدما تم الترخيص للجمعية باستعماله في الوقت الميت من التهييء له، فالفضل يعود للاحتضان والدعم الواسعين للحركة الحقوقية الوطنية والدولية من جهة، وإصرار مناضلي ومناضلات الجمعية على عقد مؤتمرها في الآجال القانونية لذلك من جهة أخرى.

أولا:التحضير للمؤتمر الوطني الثالث عشر:

التحضير الأدبي: انطلق الإعداد له في الدورة العاشرة للجنة الإدارية المجتمعة يوم 11 يوليوز 2021، بدءً بتحديد عدد من القضايا الأساسية التي تهم المؤتمر خلال الاجتماع، ليتواصل التحضير مع **الدورة** 11 للجنة الإدارية المجتمعة يوم 16 أكتوبر 2021، والتي تم خلالها بالخصوص تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر في صيغتها المؤقتة المكونة من أعضاء باللجنة الإدارية وأعضاء من خارجها (حصر عددهم في 52 عضوا/ة). التي انكبت خلالها على بلورة وإنجاز مشروع الوثيقة التحضيرية للمؤتمر **الوطني الثالث عشر**، والتي أرسلت للفروع بتاريخ 31 يناير 2022 من أجل مناقشتها على مستوى جموعات ومجالس محلية وكذلك في إطار الندوات الجهوية بالنسبة للجهات العشرة، تحت إشراف المكتب المركزي وسكرتارية اللجنة التحضيرية.

أما بخصوص اللجنة التحضيرية النهائية فقد تم المصادقة على تشكيلتها النهائية في دورة 12 للجنة الإدارية ليوم 29 يناير 2022، والتي عهد اليها تهيئ مسودات مشاريع المقررات والتوصيات التي ستناقش في المؤتمر؛

1. **بخصوص التحضير التنظيمي:** فقد أسفرت الجموعات العامة لانتداب مؤتمرين/ات الفروع للمؤتمر الوطني الثالث عشر، في الفترة الممتدة من 03 مارس وإلى غاية 30 أبريل 2022، على مستوى 87 فرعا من أصل 88 مبرمجة جموعاتهم العامة، عن انتخاب 340 مؤتمرا/ة من بين 346 منتدب/ة عن الفروع، في حين تعذر على فرع ورزازات عقد جمعه العام. وعليه بلغ العدد الإجمالي للمؤتمرين/ات بعد إضافة أعضاء اللجنة الإدارية واللجنة التحضيرية للمؤتمر 468 من بينهم 180 امرأة بنسبة (38%) و142 شابا/ة بنسبة (30%) من بينهم 69 شابة.
2. **التحضير المادي:** ويتعلق الأمر بمالية المؤتمر؛ فبالإضافة إلى رسم المشاركة الخاص بالمشاركين في المؤتمر والدعم الذي يقدمه عدد من الاصدقاء ومناضلي الجمعية خلال فترة المؤتمر، فقد عمل المكتب المركزي للجمعية على مراسلة وطلب لقاء عدد من مسؤولي القطاعات والمؤسسات الوطنية والحكومية، التي دأبت على دعم المؤتمر سواء عينيا أو ماليا، حيث تلقينا تفاعلا من قبل عدد منها كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الشباب والرياضة، فيما لم يتفاعل بعضها رغم الاتصالات المتعددة بمسؤوليها؛

ان أهم ما ميز كل هذه المحطات، هو تسييد النقاش الواسع والعميق بين المناضلات والمناضلين، سواء في مجال أداء الجمعية أو حول مواقفها وانشغالاتها والقضايا الكبرى التي تشتغل عليها، أو من حيث التفاعل في أجواء من العمل الإيجابي التي تعكس الرغبة الجماعية للتحضير للمؤتمر، وجعله محطة نضالية تعزز مسار الفعل المتميز للجمعية، ومناسبة لتجاوز الإشكالات التي لازالت تشوش على مسارها. لهذا شكلت هذه المحطات تمرينا للجميع يجسد هذه الإرادة المشتركة والتقدم في مسار إعداد المؤتمر بما يضمن نجاحه كيفما كانت الشروط العامة والخارجية التي ستحيط به.

ثانيا: الفعاليات الافتتاحية:

1. الندوة الفكرية الدولية الافتتاحية للمؤتمر:

انطلقت فعاليات المؤتمر الوطني الثالث عشر، مساء يوم الخميس 23 يونيو 2022 بقاعة نادي المحامين بالرباط، بالندوة الفكرية الدولية الافتتاحية للمؤتمر، حول موضوع **"حالة حقوق الإنسان في ظل قوانين الطوارئ وتأثيرها على وضعية المدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان"** بمشاركة عدد من الفاعلين والباحثين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي، يمثلون منظمات دولية واقليمية ووطنية مثل: المرصد الدولي لحماية المدافعين، ومنظمة فرونت لاين دفندرز، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وجمعية تطلعات نسائية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من خلال مداخلات حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم وفي المغرب خلال فترة الجائحة، وتأثير قوانين الطوارئ عليها وعن المدافعين والمدافعات، وما يتطلبه الوضع من آليات لمواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها هذا السياق.

2. الجلسة الافتتاحية للمؤتمر:

رغم حرمان الجمعية من عقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بقاعة عمومية تليق بحدث افتتاح مؤتمرنا كما جرت العادة خلال مؤتمرات سابقة، فقد انعقدت الجلسة بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة مساء يوم الجمعة 24 يونيو بحضور العديد من رؤساء ومسؤولي الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية والجمعوية والمهنية، والشبكات الحقوقية والنسائية. وتميزت بما حملته كلمة رئيس الجمعية والكلمات التي ألقتها الشبكات والائتلافات العاملة في مجال حقوق الإنسان أو أرسلتها الهيئات المدعوة من عبارات المساندة والدعم للجمعية، ومتمنياتها لها بنجاح المؤتمر، بالإضافة إلى وصلات موسيقية تخللت فقرات الأمسية.

كما تميزت الجلسة الافتتاحية بتزامنها مع الذكرى 43 لتأسيس الجمعية، حيث كانت الذكرى فرصة لتكريم ثلة من الشخصيات التي بصمت بنضالها وتضحياتها تاريخ كفاح الشعب المغربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، من مواقع مختلفة، والتي توفيت في الفترة الفاصلة بين المؤتمر السابق والحالي، ويتعلق الامر بكل من الفقيد الأستاذ عبد الرحيم برادة، والفقيد خالد الجامعي، والفقيد البروفسور نجيب الجيلالي، والفقيد الصديق الاحرش، والفقيدة خديجة صدوق، والفقيد عبد اللطيف الدشيش، والفقيد سعيد الشاوي.

ثالثا: أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر:

ـ المشاركة في المؤتمر:

خلال المؤتمر الذي كان مقررا أن يشارك فيه 468 مؤتمر/ة يمثلون 88 فرعا محليا، و102 ملاحظ وملاحظة، بلغ عدد المشاركين الفعليين في أشغاله فقط 364 مؤتمرا/ة بنسبة مشاركة بلغت 78% من مجموع المقرر مشاركتهم/هن المؤتمر، ومشاركة حوالي 63 ملاحظا/ة، إضافة إلى عدد من المتتبعين/ات.

لقد تغيب عن المؤتمر 104 مؤتمر ومؤتمرة % 66 منهم من النساء، مع تسجيل تغيب مؤتمري فروع بأكملها (المضيق، آسا، تاونات، بوعرفة) وغياب نصف او أكثر من منتدبي بعض الفروع، علاوة عن تغيب عدد كبير من الملاحظين والملاحظات (37 ملاحظ/ة). كما كانت مشاركة المتتبعين جد ضعيفة بالمقارنة مع المؤتمرات السابقة، خاصة مشاركة الصحفيين والصحفيات، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات الأجنبية.

ـ الجلسات العامة وأشغال اللجان:

انطلقت أشغال الجلسات، بدء بتقديم مشروع جدول أعمال المؤتمر وبعض القضايا التنظيمية الأخرى المرتبطة بظروف وفضاء اشغال المؤتمر والمواد والوثائق الموزعة، وبعد المصادقة على مشروع جدول الأعمال، تم تشكيل لجنة البث افتحاص العضوية المكونة من عادل الخلفي، يوسف الريسوني، عادل اليوسفي ومضماض الطيب، والتي قدمت تقريرا بعدد المشاركين/ات في المؤتمر وأهليتهم في المشاركة دون تسجيل أي طعن في المؤتمرين/ات، وبالتالي سلامة تشكيلة المؤتمر وقانونيته.

- **الجلسة العامة الأولى: البث في التقريرين الأدبي والمالي:**

انطلقت الجلسة العامة للبث في مشروعي التقريرين الأدبي والمالي يوم الجمعة 24 يونيو من طرف رئيس الجمعية وأمين ماليتها، حيث استمرت إلى غاية منتصف الليل مع تسجيل المداخلات، وانطلق النقاش حولهما صبيحة يوم السبت 25 يونيو، حيث تمكن المؤتمرون والمؤتمرات من تشريح أداء الجمعية والوقوف على النواقص وتثمين الأداء والتدبير العام للمرحلة الفاصلة بين المؤتمرين الثاني عشر والثالث عشر من خلال التصويت الإيجابي حيث صودق على التقرير الأدبي بأغلبية المؤتمرين/ات، في حين سجل **امتناع مؤتمر واحد، وتحفظ آخر** دون أن يسجل أي اعتراض عليه؛ أما التقرير المالي فقد صودق عليه بإجماع المؤتمرين **مع تحفظ مؤتمر واحد** دون أن يسجل أي امتناع أو اعتراض.

- **انتخاب لجنة رئاسة المؤتمر واستقالة اللجنة الإدارية وتحديد نمط الاقتراع:**

بعد نقاش ديمقراطي وشفاف بين عضوات وأعضاء المكتب المركزى السابق حول مقترح تشكيلة لجنة رئاسة المؤتمر، فقد انتخب المؤتمر بالإجماع لجنة مكونة من سبعة أعضاء وهم: عزيز غالي، أحمد الهايج، حميد بوهدوني، خديجة رياضي، سميرة بوحية، خديجة عناني وعمار الوافي. وقدمت بعدها اللجنة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر الوطني الثاني عشر استقالتها.

بعد اجتماع لجنة الرئاسة وتوزيع المهام فيما بينها (عزيز غالي رئيسا وسميرة بوحية وخديجة رياضي مقررتين، قدمت لجنة الرئاسة تشكيلة اللجان ومنشطيها على الشكل التالي:

1) لجنة الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الشعوب: حميد بوهدوني وبلحسن عبد العزيز؛
2) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والمنتديات: الميلودي الكبير؛
3) لجنة حقوق الفئات: حقوق المرأة والطفل وذوي الاعاقة وحقوق المهاجرين: سميرة بوحية وخديجة عيناني؛
4) لجنة العلاقات الداخلية والدولية: خديجة رياضي؛
5) لجنة الدراسات والتكوين والتربية على حقوق الإنسان والعمل الشبابي: زهرة قوبيع وأميمة موموش؛
6) لجنة التنظيم والمالية والعلام والتواصل: الطيب مضماض.
7) لجنة البيان العام: عمر اربيب وسعاد ابراهمة.

كما تم تشكيل لجنة تلقي الترشيحات المكونة من: عادل الخلفي، عادل اليوسفي، ربيعة البوزيدي. ويعهد إليها تلقي الترشيحات لعضوية اللجنة الادارية ووضع لائحة بأسماء المترشحين/ات بعد انتهاء فترة التلقي التي حددت في منتصف ليلة يوم السبت، مع فحصها والتأكد من أهلية كل مترشح/ة.

اما بخصوص عدد اعضاء اللجنة الإدارية فقد تم الاتفاق **بالاغلبية مع تسجيل اعتراض واحد** على مقترح الاحتفاظ بنفس العدد السابق (95 عضو)، **والاتفاق بالأغلبية على اعتماد نمط لجنة الترشيحات** كأسلوب لفرز تشكيلة اللجنة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر الوطني 13، واقترحت لجنة رئاسة المؤتمر بخصوص هذه الآلية لجنة للترشيحات مكونة من 7 أعضاء: الطيب مضماض، عادل الخلفي، فاروق مهداوي، عياشي تاكركرا، عتيقة الطعيف، عمر باعزيز وحميد مجدي. **وصودق عليها بالإجماع.**

- **المقررات والتوصيات:**

عشية يوم السبت 25 يونيو انكب المؤتمر رغم الصعوبات والشروط غير المريحة، على تشكيل اللجان لمناقشة منتوج اللجنة التحضيرية والأوراق ومشاريع المقررات؛ وقد توزع المشاركون/ات على اللجن الموضوعاتية التالية:

1) **لجنة التنظيم والتكوين الداخلي والإعلام والمالية**: اعتكفت اللجنة على إدخال بعض التعديلات في المقرر التنظيمي الذي يشكل المرجع الأساس للنظام الداخلي المخول للجنة الإدارية وضعه بعد المؤتمر، وتعديل مشروع المقرر المتعلق بالمالية والمشاريع وما يطرحه من تحديات مرتبطة بتقلص مالية الجمعية وتراجع الشراكات المرتبطة بالمشاريع، مع التأكيد على إعادة الاعتبار لقيم التطوع كشكل من أشكال صد الهجمة على الجمعية. أما بخصوص مشروع مقرر الإعلام والتواصل، فقد أوصت اللجنة بضرورة تخصيص حيّز أوفر للتكوين قصد الترافع الفعّال والرفع من قدرات الجمعية في مجال الإعلام وضبط المعطيات والمعلومات وتوظيفها.

2) **لجنة الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الشعوب**؛ انكبت على مناقشة واقتراح عدد من القضايا المستجدة التي تستوجب من الجمعية إيلاء اهمية قصوى لها؛ خاصة مجال الحريات الفردية، وحرية المعتقد والضمير والوجدان، مع التأكيد على القضايا والانشغالات السابقة في مجال الحريات العامة، ولاسيما فيما يتعلق بالحق في التنظيم والتجمع، وحرية الصحافة

والتظاهر وباقي الحقوق؛ وبخصوص مشروع مقرر حقوق الشعوب؛ أوصت اللجنة بضرورة الاهتمام أكثر بحقوق الشعوب في أفريقيا وأمريكا اللاتنية، مع المضي قدما النضال من أجل وقف كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

3) **لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والمنتديات الاجتماعية:** وهي اللجنة التي عرفت نقاشا معمقا وقراءات مختلفة حول بعض القضايا دون المساس بالجوهر المعياري الكوني المعتمد في مرجعية الجمعية، مع التأكيد على ضرورة إفراد المزيد من الاهتمام والعناية لقضايا الحق في الارض والحقوق الثقافية والبيئية والحق في التنمية المستدامة؛

4) **لجنة العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية:** أوصت اللجنة بضرورة إيلاء الاهتمام للعلاقات الداخلية للجمعية استحضارا للمكانة التي يحتلها مبدأ العمل الوحدوي في النضال الحقوقي والديمقراطي من خلال العمل على أرضية الميثاق الوطني المحين، كما تم التأكيد على الدور الذي يمكن أن تلعبه الآليات الاقليمية والقارية في مجال الترافع الى جانب الآليات الدولية وخاصة آلية المقررين الأممين،

5) **لجنة حقوق المرأة والحقوق الخاصة:** تناولت مشاريع حقوق المرأة، وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء؛ ولقد وقفت اللجنة بالتدقيق على واقع هذه الحقوق وما تتطلبه المرحلة من رفع لوتيرة التعاطي معها في ظل التحولات والمستجدات القانونية والتشريعية والواقع العملي لتلك الحقوق والوضع الاتفاقي للدولة.

6) **لجنة التربية على حقوق الانسان والشباب:** أوصت اللجنة بضرورة ايلاء الاهتمام بالعمل بآلية الاندية الحقوقية وشبكة منسقي النوادي في ظل التضييق الذي تواجه به انشطة الجمعية بالمؤسسات التعليمية، مع البحث عن آليات أخرى للتثقيف والاهتمام بمجال الدراسات والتكوين وخاصة الاعتماد على تقنيات التواصل الحديثة في التثقيف، اما بخصوص العمل الحقوقي الشبابي فقد أوصت اللجنة بضرورة رفع من وتيرة عمل الجمعية في مجال الشباب استحضارا لشعاريها التاريخيين.

7) **لجنة البيان العام:** تكلفت بمناقشة المشروع المعد من طرف المكتب المركزي، والذي يعتبر تكثيفا لمواقف الجمعية من مجمل القضايا الحقوقية وطنيا، إقليميا ودوليا، وعصارة لمقاربة القضايا الحقوقية المثارة في كافة المجالات؛ المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وقضايا المرأة والحقوق الخاصة.

بعد انتهاء أشغال اللجن، كان موعد المشاركين/ات مع جلسة عامة استمرت بعد العشاء من يوم السبت إلى الساعات الأولى من يوم الأحد خصصت للمناقشة والبث في كل مشاريع المقررات، وقد اعتمدت طريقة تقديم الخلاصات والتوصيات والتعديلات الخاصة بكل مشروع مقرر، وإخضاعها للنقاش ثم البث على ضوء المقترحات والتصويبات والإضافات الواردة سواء في تقارير اللجن أو الجلسة العامة؛ وهكذا تم البث في كل مقرر على حدى، حيث تمت:

- المصادقة على جميع مشاريع الوثائق المقدمة للمؤتمر، بعد مناقشتها وتعديلها من طرف مختلف اللجان ومن طرف المؤتمر. والمصادقة بالإجماع على مشروع البيان العام مع إضافة المقترحات والتصويبات الواردة في مناقشته خلال الجلسة العامة، وتفويض صلاحية إصداره في صيغته النهائية للجنة رئاسة المؤتمر.

عموما كان العمل ايجابيا في معظم اللجان التي ناقشت 14 مشروع مقرر والبيان العام. وإن كانت بعضها أخطأت في منهجية عملها، حيث أنجزت تقارير بدل مناقشة مشاريع المقررات، غير أن معظم اللجان احترمت الوقت المحدد لإنهاء أشغالها ولو بشكل متفاوت، إلا أن ذلك لم يؤثر سلبا وبشكل كبير على موعد انطلاق أشغال الجلسة العامة الموالية.

رابعا: انتخاب اللجنة الإدارية والمكتب المركزي:

بعد استقبال وحصر لجنة تلقي الترشيحات عدد الطلبات في 151 طلب للترشيح، من ضمنها مرشح واحد ليست له الأهلية للترشح (أقدمية 3 سنوات)؛ وبعد تقديم رئاسة المؤتمر لائحة المرشحين والمرشحات لعضوية اللجنة الادارية، فتح المجال لتقديم الطعونات وإمكانية سحب الترشيح، حيث لم يقدم أي طعن في اهلية أي مرشح من ضمن 151، كما عبر 13 مترشح/ة عن سحب طلب ترشيحه، ليتم حصر عدد المترشحين النهائي في 138 مترشح ستقترح من بينهم لجنة الترشيحات 95 عضو وعضوة.

كما تم قبول ترشيح خارج الاجال للرفيقة عواطف التريعي بسبب ظروف حالت دون التحاقها بأشغال المؤتمر قبل انتهاء اجال تقديم الترشيحات، وقبول طلب تراجع الرفيقة مارية العمراني عن سحب ترشيحها الذي عبرت عنه سابقا.

وبعد المداولة وإنهاء أشغالها، اقترحت لجنة الترشيحات على المؤتمر لائحة بعضوات وأعضاء اللجنة الإدارية قصد البت فيها؛ وتتكون من 95 عضو من بينهم 32 امرأة و24 شاب وشابة (انظر لائحة اللجنة الادارية)، فصادق عليها المؤتمر بالأغلبية فيما سجل اعتراض 5 مؤتمرين/ات و تحفظ 5 وامتناع مؤتمرين.

ونظرا لعدم نضج شروط فرز المكتب المركزي للجمعية، تم تأجيل عملية انتخابه إلى حين اجتماع اللجنة الإدارية في دورتها الأولى، مع مواصلة لجنة رئاسة المؤتمر في تدبير هذه المرحلة الى حين تشكيل المكتب المركزي

عقدت اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان دورتها الأولى بعد المؤتمر الوطني الثالث عشر، يوم الأحد 17 يوليوز 2022 بالرباط، في جو من الحماس والعزم الجماعي على مواصلة النضال الحقوقي على أساس مبادئ الجمعية ومقررات المؤتمر، حيث اطلعت على عدد من القضايا والمستجدات الحقوقية وصادقت عليها، **وانتخبت المكتب المركزي**، المشكل من 23 عضوا/ة، من بينهم 9 نساء (40 %) وسبعة شباب (30 %)، الذي اجتمع بدوره لتوزيع المهام داخله **على الشكل التالي:**

الرئيس: عزيز غالي؛
نوابه: خديجة عناني، سميرة بوحية، حميد بوهدوني، فاروق مهداوي؛
الكاتب العام: عبد السلام العسال؛
نوابه: عبد العزيز بلحسن، اميمة موموش، سعد مرتاح؛
أمين المال: الطيب مضماض؛
نائبه: سعيد الطبل.
مستشارون/ات مكلفون/ ات بمهام: صفاء الحفيان، حسناء عباوي، فاطمة الزهراء زرموق، زينب بشناوي، حليمة قرقوبي، سعاد براهمة، محمد أمين المتوسل،أمين لقبابي، مصطفى أزلماط، عز الدين بعلال، الميلودي الكبير، عادل الخلفي.

لقد تميزت تشكيلة اللجنة الإدارية والمكتب المركزي بالتنوع الجغرافي وباحترام انتخاب ثلث (3/1)على الأقل، أعضاء اللجنة الإدارية من النساء؛ وربعهم من الشباب، كما أن تشكيلتي اللجنة الإدارية والمكتب المركزي شكلت فيها الأطر الجديدة نسبا مهمة فاقت 56% من الأطر الجديدة بالمكتب المركزي (13/23) وأكثر من 53% في اللجنة الإدارية (51/95).

- **خلاصة:**

رغم انعقاد المؤتمر الوطني الثالث عشر كسابقه (المؤتمر 11 و12) في ظروف غير مريحة، لكون الإمكانيات التي تعودت الجمعية التمكن منها لعقده انتفت نسبيا، وهو ما جعل اشغاله رغم نجاحها الباهر تعتريها عدد من النقائص على مستوى التنظيم والإمكانيات اللوجستيكية. إلا أن جميع أطواره جرت في أجواء خيم عليها النقاش الهادئ والرصين، وممارسة الحق في النقد والاختلاف، والتعبير عن المواقف والاختيارات عبر إبداء الرأي والتصويت؛ واتسمت أشغاله بحرص الجميع على رص الصفوف والإيمان بوجوب المشاركة الإيجابية في قيادة الجمعية، وتقويتها للتصدي للتحديات المقبلة ومواجهة كل محاولات التضييق عليها، وبضرورة العمل على تجسير العلاقات النضالية بين مختلف الفاعلين داخلها، على قاعدة وحدة المرجعية الحقوقية.